بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا. والصلاة والسلام علي نبيه ورسوله محمد– نبي الرحمة–، وعلى آله وأصحابه البررة الذين تمسكوا بالوحيين، وتنزهوا عما ليس من الدين.

أما بعد:

إن مما يُرَوِّج للبدع ويساهم في انتشارها بين الناس هو ما يعتقده البعض من أن من البدع ما هو حسن مقبول عند الله ﷻ، فلا تكاد تنصح واحداً وتحذره من خطر البدعة حتى يُبادرك بقوله ((**إنها بدعة حسنة**)) يا فضيلة الشيخ.

والغريب في ذلك أنه مقر بكونها " بدعة "، ولكنها في نظره "حسنة" انطلاقاً من أن البدعة تنقسم إلى: بدعة حسنة وبدعة سيئة، وغفل عن مخالفته – بهذا القول – قول الرسولﷺ: " **كل بدعة ضلالة** " وكأنه يقول: ليس كل بدعة ضلالة، بل هناك بدعة حسنة.

وسنُبيِّن من خلال هذه الكلمات أن البدعة كلها سيئة وليس فيها شيء حسن، فلا يقولن قائل – ممن يُهوِّن من شأن البدع – أن الذي يأتي بالبدعة متقرباً بها إلى الله ﷻ قصده حسن فيكون فعله محموداً بهذا الاعتبار فمجرد حسن النِيَّة غير كافٍ إذا كان العمل غير صواب وترى ذلك جليَّاً في فعل الصحابي الجليل – أبو بُردة بن نيَّار – الذي ذبح أضحيته قبل صلاة العيد ظناً منه أنه يقدم خيراً فما كان من النبي ﷺ إلا أن قال له: ((**شاتك شاة لحم**))(١) أي: أنها لا تُقبل منه على أنها أُضحية وأمره أن يضحي بغيرها ولذا قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة مُعلِقاً على هذا الحديث: ((وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يَصِح إلا إذا وقع على وفق الشرع))(٢). فإن الإنسان كما كُلِّف بإصلاح نيته فقد كُلِّف أيضاً بإصلاح عمله، فإن النية الصالحة لا تصلح العمل الفاسد، رغم أن النية الفاسدة تُفسد العمل الصالح. فانظر إلى الارتباط الوثيق بين صلاح النية وصلاح العمل، وما كتبت هذه الكلمات التي أقدمها للقارئ الكريم إلا من باب التيسير والتقريب، وإلا فالمسألة تكلم فيها العلماء المتقدمون والمعاصرون وكتبوا كُتباً جيدة ومفيدة. جزاهم الله عنا خيراً، رحم الله أمواتهم وغفر لهم، وجمعنا بهم في الجنة ، وثَبَّت

---

(١) صحيح البخاري، (٩٥٥). صحيح مسلم، (١٩٦١).

(٢) فتح الباري، (١٩/١٠) .

أحياءهم على السنة، إنه ولي ذلك والقادر عليه. لهذا كله: صار التنبيه، فانتظمت هذه "الكلمات" وأسميتها " **منهاج القاصدين في الرد على محسني البدع في الدين** " .

وتشتمل على مقدمة وأربع فصول وخاتمة .

- **المقدمة:**
- **الفصل الأول:** ويشتمل على مبحثين:
  - **المبحث الأول:** معنى البدعة لغة وشرعاً والفرق بينهما .
  - **المبحث الثاني:** أقسام البدع .
- **الفصل الثاني:** البدع كلها سيئة وليس فيها شيء حسن والأدلة على ذلك .
- **الفصل الثالث:** ويشتمل على مبحثين:
  - **المبحث الأول:** خطورة البدع وبيان أنها أشد من المعاصي .
  - **المبحث الثاني:** ذم البدع عام ولا يخص بدعة دون غيرها .
- **الفصل الرابع:** شبهات محسني البدع والرد عليها .
- **الخاتمة: طريق الخلاص:** سلوك سبيل المؤمنين.

والله أسأل حُسن القصد والنية ، وأن ينفع بهذه الكلمات من قرأها ، وأن يجعلها عامة النفع والبركة بفضله وبركته، إنه على كل شيء قدير .

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وكتب

أبو عبد الله
جمال بن محمد بن إسماعيل

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته وللمسلمين أجمعين

المنيا – عزبة شاهين – مساء الخميس الموافق ١٦ / ٨ / ١٤٤١هـ

٩ / ٤ / ٢٠٢٠م

الفصل الأول
المبحث الأول

أولاً: البدعة في اللغة:

مأخوذة من البدع وهو الاختراع على غير مثال سابق، ومنها قولهم: أبدع الله الخلق: أي: خلقهم ابتداءاً. ومنه قوله تعالى: ((**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**))[١]. أي: أبدعهما وأحدثهما على غير مثال سابق. وقوله تعالى: ((**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ**))[٢]، قيل معناه: مُبْدَعاً لم يتقدمني رسول، وقيل: مُبدِعاً فيما أقوله[٣]. وقوله تعالى:((**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**))[٤]. أي: اخترعوها من عند أنفسهم.

ثانياً: البدعة شرعاً:

تعددت كلمات العلماء في تحديد معنى البدعة شرعاً، فمنهم من جعلها مقابل السنة، ومنهم من قال هي الأمر المُحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي. ولعل أحسنها وأجمعها ما اختاره الإمام الشاطبي – رحمه الله – حيث قال: ((فالبدعة إذن عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يُقصْد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه)) [٥]. وقد شرع – رحمه الله – في بيان ألفاظ هذا الحد فقال:

* **طريقة في الدين:** الطريقة والطريق والسبيل والسنن هي بمعنى واحد وهو ما رسم للسلوك عليه. وإنما قيدت بالدين لأنها فيه تخترع وإليه يُضِيفُها صاحبها.
* **مخترعة:** ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم، فمنها ماله أصل في الشريعة، ومنها ما ليس له أصل فيها، خُصَّ منها ما هو المقصود بالحد وهو القسم المخترع. أي: طريقة اُبْتُدِعَت على غير مثال تقدمها من الشارع، إذ البدعة إنما خاصتها أنها خارجة عما رسمه الشارع.
* **تضاهي الشرعية:** يعني: أنها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة:

  منها: التزام الكيفيات والهيئات المعنية دون إذن من الشارع بذلك.

  ومنها: التزام العبادات المُعينة في أوقات مُعينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشرعية.

---

(١) سورة البقرة، آية (١١٧) .

(٢) سورة الاحقاف، آية (٩) .

(٣) المفردات في غريب القرآن، صــ(٣٩) .

(٤) سورة الحديد، آية (٢٧) .

(٥) الاعتصام، (٣٧/١) .

(يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه): هو تمام معنى البدعة إذ هو المقصود بتشريعها. وذلك أن أصل الدخول فيها يحث على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك، لأن الله تعالى يقول: ((**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**)) (١) فكأن المبتدع رأى أن المقصود هذا المعنى، ولم يتبين له أن ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كافٍ(٢).

ثالثاً: الفرق بين البدعة الشرعية والبدعة اللغوية:

إن تحديد المفاهيم عنصر هام من عناصر البحث في أي موضوع، وبدونه تختلف الأحكام وتتضارب الأقوال، ومن خلال النظر في كل من المعنى اللغوي والمعنى الشرعي للبدعة التي وردت في كُتب أهل العلم يتبين لنا ما يلي:

١-أن لفظ (**البدعة**) في اللغة أعم من لفظ (**البدعة**) في الشريعة، فالبدعة في اللغة تعم كل ما فُعل ابتداءاً من غير مثال سابق، وأما البدعة في الشرع فهي: كل ما لم يدل عليه دليل شرعي. إذ كل بدعة في الشرع داخلة تحت مُسمى البدعة في اللغة ولا عكس.

٢-**البدعة بالإطلاق الشرعي** هي البدعة التي تخالف الشرع وهي والمقصودة من قوله-ﷺ- ((**كل بدعة ضلالة**)) بخلاف البدعة اللغوية فإنها غير مقصودة بالضلالة، فليس في الشرع ما يذمها أو يضادها، بل من الشرع ما يؤيدها ويُقوي أصلها مما فيه مصلحة للعباد ودفع للمفاسد عنهم كجمع القرآن في عهد أبي بكر وعثمان -**رضي الله عنهما**- وتدوين الدواوين، وكتابة أصحاب العطاء في ديوان فإنه لم يأتِ في الشرع نص على إثباتهما أو المنع منهما، فأما جمع القرآن فهو سبيل إلى حفظه، وعدم ضياع شيء منه، وفيه تحقيق قوله تعالى:((**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**))(٣). وأما تدوين الدواوين فكان في عهد عمر -رضي الله عنه- لما كثُرت الفتوحات وكثُرت الغنائم فاحتيج إلى تدوين أسماء الجنود وغيرهم من أهل العطاء ولم يكن ذلك موجوداً قبل زمنه -رضي الله عنه- وذلك سبيل إلى إيصال الحقوق إلى أهلها وعدم سقوط شيء منها، وكإشارات المرور، وتوثيق عقود الزواج والتعامل بالشيكات في عصرنا وهذا كله من باب المصالح المرسلة التي هي وسيلة إلى تحقيق أمر مشروع بخلاف البدع التي فيها اتهام الشريعة بالنقصان.

---

(١) سورة الذاريات، آية (٥٦) .

(٢) انتهى ملخصا الاعتصام، (١/٣٧-٤٠) .

(٣) سورة الحجر، آية (٩) .

المبحث الثاني
أقسام البدعة

للإمام الشاطبي-رحمه الله- تقسيم علمي لطيف للبدعة، فقد قسَّم البدعة إلى قسمين:

القسم الأول: بدعة حقيقية:

هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل[1]. يعني بذلك: أن الأمر لم يُشّرع أصلاً. ومن أمثلتها: ترك الزواج تقرباً إلى الله ﷻ وهو ما يسمى بالتبتل. فإنه لم يأتِ في الشريعة الأمر بعدم الزواج، بل جاءت النصوص بالأمر به وإحياء موالد الأولياء والصالحين، والقول بالقدر، وتأويل الصفات، والقول بالإمام المعصوم، وما أشبه ذلك.

القسم الثاني: بدعة إضافية: هي التي لها شائبتان:

إحداهما: لها من الأدلة متعلق فلا تكون من تلك الجهة بدعة.

الثانية: ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية[2].

يعني بذلك: أن أصلها مشروع ولكنها أضيفت إلى شيء غير مشروع، ومن أمثلتها: إحياء ليلة السابع والعشرين من رجب بحجة أنها ليلة الإسراء والمعراج. فالتعبد عبادة، لكن لما قُرِنَ لهذا السبب كان بدعة. لماذا؟ لأنه بنى هذه العبادة على سبب لم يُثبت شرعاً.

وأيضاً: لو ضحى إنسان بديك، كما يُذكر عن بلال-رضي الله عنه- أنه ضحى بديك، ويقولون: ديك ضحى بديك، فهذا أمر لم يثبت عن بلال-رضي الله عنه- بالإضافة إلى أن الأمر بهذه الصورة بدعة لأنه خالف الشرع في جنسها، وقد نص الشرع على أن الأضحية تكون من بهيمة الأنعام كالإبل والبقر والغنم.

وأيضاً: لو توضأ إنسان فبدأ بغسل الرجلين ثم مسح على رأسه ثم غسل وجهه ثم غسل وجهه. فوضوؤه باطل وعمله بدعة. لماذا؟ لأن العبادة لابد أن تكون موافقة للشرع في كيفيتها.

وأيضاً: لو ضحى إنسان قبل العيد بأيام أو قبل صلاة العيد فلا تُقبل أُضحيته وعمله بدعة. لماذا؟ لأن الأضحية لها وقت حدده الشرع، فلابد للعبادة أن تكون موافقة للشرع في الزمان، وقد مَرَّ بنا قول النبي-ﷺ- للصحابي الذي ضحى قبل الصلاة: ((**شاتك شاة لحم**)).

---

(١) الاعتصام، (١/٢٨٦).

(٢) الاعتصام، (١/٢٨٦).

وأيضاً: لو اعتكف رجل في بيته ، فلا يصح اعتكافه وعمله بدعة. لماذا؟ لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، فقد قد خالف الشرع في المكان ... حيث أن الاعتكاف مشروع ووقوعه في البيت غير مشروع إلى غير ذلك من كل عمل له شائبتان بحيث يكون مشروعاً باعتبار، غير مشروع باعتبار آخر[1].

فما الفرق بين البدعة الحقيقية والبدعة الإضافية إذن؟

الفرق بينهما يتلخص فيما يلي :

أولاً: من ناحية المعنى: أن البدع الحقيقية ليس لها أصل مشروع تستند إليه. أما البدع الإضافية: أصلها مشروع ولكن من جهة الكيفيات أو الأحوال أو التفاصيل غير مشروعة.

ثانياً: من ناحية الحكم الشرعي: كل بدعة في الدين سواء كانت حقيقية أو إضافية فهي محرمة وضلالة لقوله-ﷺ-:((**كل بدعة ضلالة**))، وقوله-ﷺ-:((**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**))، ومعنى ذلك أن البدع كلها مردودة ومحرمة ولكن التحريم يتفاوت بحسب نوعية البدعة، فمنها ما هو كُفر، كبدعة الطواف بالقبور تقرباً إلى أصحابها وتقديم الذبائح والنذور لها، ودعاء أصحابها، والاستغاثة بهم. ومنها ما هو من وسائل الشرك كالبناء على القبور والصلاة والدعاء عندها، ومنها ما هو معصية كبدعة التبتل، وبدعة الأذكار الجماعية أدبار الصلوات، وبدعة تكفير مرتكب الكبيرة وغيرها.

ثالثاً: من ناحية العلم: البدع الحقيقة رغم أنها مخالفة محضة إلى أن الواقع فيها من العامة والخاصة يعترفون بأنها ليست من الدين، أما البدعة الإضافية قد تشتبه على كثير من الناس، فقد يظنها البعض قربة وطاعة لله-عَزَّ وَجَلَّ- لأنها تضاف إلى الشرع من وجه وتباين الشرع من وجه آخر، فيدخل الشيطان من خلالها، وقد يستغلها بعض المبتدعة للتنفير من صاحب السنة، فيقول للناس مثلاً ماذا تقولون في الصلاة على النبي-ﷺ-؟ فيقولون: هي من الدين. فيقول: إن الشيخ الفلاني يُنْكِرها. وماذا تقولون في الاستغفار وقراءة القرآن؟ فيقولون: إن الاستغفار عبادة وكذا قراءة القرآن. فيقول:إن الشيخ الفلاني ينكرها. والهدف من وراء ذلك تنفير العامة منه حتى لا يسمعوا له نصيحة. وبهذا المسلك يُحارب صاحب السنة بمثل هذه الأساليب الشيطانية. ***فالله المستعان.***

---

(١) شرح الأربعين النووية لابن عثيمين، (صـ ١٢٤- ١٢٦) بتصرف.

الفصل الثاني
البدع كلها سيئة وليس فيها شيء حسن
والأدلة على ذلك

لا يصح لنا أن نُحَسِّن البدع، وقد قبَّحها الشرع، والأدلة على ذلك واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار، وهي كثيرة منها ما يلي:

الدليل الأول:

قال تعالى: ((**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**))(١). قال ابن الماجشون: سمعت مالكاً يقول: "من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً-ﷺ-خان الرسالة، لأن الله يقول: ((**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**)) فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً" (٢).

وقال الحافظ بن كثير-**رحمه الله**- في تفسير هذه الآية: ((هذه أكبر نعم الله ﷻعلى هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيرهم، ولا إلى نبي غير نبيهم، صلوات الله وسلامه عليه، ولهذا جعله الله خاتم الأنبياء، وبَعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحلَّه، ولا حرام إلا ما حرَّمه، ولا دِين إلا ما شرَّعه، وكل شيء أخبر به فهو حقٌ وصدقٌ لا كَذْب فيه ولا خُلْف، كما قال تعالى: ((**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً**))(٣). أي: صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأوامر والنواهي، فلما أكمل الدين له تمت النعمة عليهم، ولهذا قال: ((**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**))(٤). أي: فارضوه أنتم لأنفسكم، فإنه الدين الذي رضيه الله وأحبه وبعث به أفضل رسله الكرام، وأنزل به أشرف كتبه))(٥).

فالشرعية جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان، والعبادات مُبْناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع، فإن الإسلام مبني على أصلين: أحدهما: أن نعبد الله وحده لا شريك له، الثاني: أن نعبده بما شرعه على لسان رسول-ﷺ-، لا نعبده بالأهواء والبدع.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٣).

(٢)الاعتصام للشاطبي، (٤٩/١) .

(٣) سورة الأنعام، الآية (١١٥).

(٤) سورة المائدة، الآية (٣).

(٥) تفسير ابن كثير، (١٦/٣).

الدليل الثاني:

ما جاء عن جابر بن عبد الله-رضي الله عنهما- أن رسول الله-ﷺ-كان يقول في خطبته: ((أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور مُحدثاتها وكل بدعة ضلالة))[1].

الدليل الثالث:

ما جاء عن العرباض بن سارية -رضي الله عنه- قال: وعظنا رسول الله-ﷺ- موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا يا رسول الله: كأنها موعظة موَدِع، فأوصِنا. قال: ((أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن تأمَّر عليكم عبدٌ حبشي، وإنه من يَعشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة)) [2].

قال ابن رجب -رحمه الله-:((فقوله-ﷺ- "وإياكم ومُحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة" تحذير للأمة من اتباع الأمور المُحدثة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله: " كل بدعة ضلالة "، والمراد بالبدعة: ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة)) [3].

ثم قال -رحمه الله-:((" كل بدعة ضلالة " من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين))[4].

الدليل الرابع:

ما جاء عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله-ﷺ-: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)) [5].

قال الإمام النووي -رحمه الله-: ((هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه -ﷺ- فإنه صريح في رد كل البدع والمُخترعات)) [6].

---

(١) صحيح مسلم، (٨٦٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده،(١٢٦/٤). وصححه الألباني في صحيح أبي داوود،(٣٨٥١). وصحيح الترمذي،(٤٢).

(٣) جامع العلوم والحكم، صـ(٥٠٠).

(٤) جامع العلوم والحكم، صـ(٥٠١).

(٥) صحيح البخاري، (٢٦٩٧). صحيح مسلم، (١٧١٨).

(٦) صحيح مسلم، (١٣٤٣/٣) – بترتيب/ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقال ابن حجر –رحمه الله–: ((هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده. فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه)) (١).

وخلاصة الأمر أن كل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله، فليس من الدين في شيء. وكما وردت نصوص الكتاب والسنة في اتباع السنن والتحذير من البدع. فقد جاءت آثار كثيرة عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الحث على اتباع السنة والتحذير من خطر البدع، منها:

١–قول ابن مسعود –رضي الله عنه–: ((اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم، وكل بدعة ضلالة))(٢).

٢–قول معاذ بن جبل–رضي الله عنه–: ((فإياكم وما اُبتُدِع، فإن من ابتدع ضلالة))(٣).

٣–قول عبد الله بن عمر–رضي الله عنهما–: ((كل بدعة ضلالة، وإن رأها الناس حسنة))(٤).

٤–عن عثمان بن حاضر الأزدي ((دخلت على ابن عباس–رضي الله عنهما–، فقلت: أوصني. فقال: نعم، عليك بتقوى الله والاستقامة، اتبع ولا تبتدع))(٥).

٥–كتب عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – إلى بعض عُماله: " أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سُنة رسوله–ﷺ–، وترك ما أحدث المُحْدِثون بعده، فيما جَرَتْ به سُنَّته، وكُفُوا مؤونته. واعلم أنه لم يبتدع إنسان بدعة إلا قدم قبلها ما هو دليل عليها وعبرةٌ فيها، فعليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة. واعلم أن من سَنَّ السُنن قد عَلِم ما في خلافها من الخطأ والزلل والتعَّمق والحُمْق، فإن السابقين عن علم وقفوا، وببصر نافذ كُفُوا، وكانوا هم أقوى على البحث ولم يبحثوا "(٦). لله دُرَّه من إمام يوصي عُمَّاله بإحياء السُنة وإماتة البدعة.

٦–رَوى البيهقي بسندٍ صحيح عن سعيد بن المسيب –رحمه الله– أنه رأى رجلاً يصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتين، يُكثر فيها الركوع والسجود، فنهاه. فقال: يا أبا محمد! يُعذِّبُني الله على الصلاة؟! قال: "لا، ولكن يُعَذِّبُك على خلاف السُنَّة. ثم قال معلقاً على

(١) الفتح، (٣٥٧/٥).

(٢) رواه الدارمي في مقدمة سننه (٢٠٥). واللالكائي في " شرح اعتقاد أهل السنة " ، (١٠٤). وصححه الألباني – رحمه الله – في تخريج العلم لابن أبي خيثمة، (٥٤).

(٣) صحيح أبي داوود، (٣٨٥٥).

(٤) اللالكائي في " شرح اعتقاد أهل السنة "، (١٢٦).

(٥) رواه الدارمي في مقدمة سننه، (٥٣/١)، والباعث على إنكار البدع والحوادث لابن شامة، صـ(٢٥).

(٦) الإبانة لابن بطة، (١٦٣).

هذا الأثر: وهذا من بدائع أجوبة سعيد بن المسيب –رحمه الله–، وهو سلاح قوي على المبتدعة الذين يستحسنون كثيراً من البدع باسم أنها ذكر وصلاة، ثم يُنكرون على أهل السُنة إنكار ذلك عليهم، ويتهمونهم بأنهم ينكرون الذكر والصلاة، وهم في الحقيقة إنما يُنْكِرون خلافهم للسُنَّة في الذكر والصلاة ونحو ذلك"[1] .

٧-وقال الأوزاعي إمام أهل الشام من كبار تابع التابعين–رحمه الله–: "عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك بالقول"[2].

٨-وحكى ابن العربي عن الزبير بن بكار قال: " سمعت مالك بن أنس، وآتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله من أين أُحْرِم؟ قال: من ذي الحُليفة من حيث أَحْرَمَ رسول الله–ﷺ–، فقال: إني أريد أن أُحرم من المسجد. فقال: لا تفعل. قال: فإني أريد أن أُحرم من المسجد من عند القبر. قال: لا تفعل. فإني أخشى عليك الفتنة. فقال: وأي فتنة هذه؟! إنما هي أميال أزيدها، قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قَصَّر عنها رسولﷺ ؟ إني سمعت الله يقول: ((**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**)) [3]"[4].

---

(١) انظر إرواء الغليل للألباني، (٢/٢٣٦).

(٢) الشريعة للأجرَّي، صـ (٥٨).

(٣) سورة النور، آية (٦٣).

(٤) الاعتصام للشاطبي، (١/١٣٢).

الفصل الثالث

المبحث الأول

خطورة البدع وبيان أنها أشدُ من المعاصي

إن البدع طعن في الشريعة، وقدح في كمالها، لذا كان خطرها كبير، والمصيبة بها عظيمة، وهي أشد خطراً من المعاصي، من جهة أن صاحب المعصية يرى نفسه مقصراً، وعمله سيئاً فهو إلى الطمع في عفو الله ورحمته أقرب، فإذا نُصِح بالتوبة كان قريباً، أما صاحب البدعة يظن أن عمله حسناً، ويَعُدُه قُربةٌ إلى الله -عَزَّ وَجَلَّ-، فهو لا يُفكر في التوبة منه، بل يطلب الثبات عليه كما قال تعالى: ((**أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا**)) [١]. وقال تعالى: ((**أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُم**)) [٢]. وهذا يُفسِّر لنا قول سفيان الثوري – رحمه الله-: " البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فإن المعصية يُتاب منها، والبدع لا يُتاب منها"[٣]. فكيف يتوب المبتدع مما لا يراه معصية؟ ومعلوم أن أول درجات التوبة: العلم والإقرار بالخطأ. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في بيان معنى هذا الأثر: ((ومعنى قولهم: " إن البدع لا يُتاب منها" إن المبتدع الذي يتخذ دينا لم يُشرعه الله ولا رسوله قد زُين له سوء عمله فرأه حسناً فهو لا يتوب ما دام يراه حسناً، لأن أول التوبة العلم بأن فِعْلِه سيء ليتوب منه، أو بأنه ترك حسناً مأموراً به أمر إيجاب أو استحباب ليتوب ويفعله، فمادام يرى فعله حسناً وهو سيء في نفس الأمر فإنه لا يتوب))[٤]. فإذا أدركنا ذلك فهمنا المقصود من قوله-ﷺ-: ((إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته)) [٥]. بمعنى أنه لا يتوب منها لأنه يحسب أنه على هُدى، ولو تاب لتاب الله عليه كما يتوب على الكافر. فباب التوبة مفتوح، والتوبة لا تنقطع حتى تطلع الشمس من مغربها يدل لهذا أدلة كثيرة منها: قوله تعالى: ((**قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**))[٦]. ومنها قوله تعالى: ((**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى**))[٧]. ومنها قوله-

---

(١) سورة فاطر، آية (٨).

(٢) سورة محمد، آية (١٤).

(٣) اللالكائي، (٢٣٨).

(٤) مجموع الفتاوى، (٩/١٠).

(٥) صححه الألباني – رحمه الله – في " صحيح الترغيب والترهيب " رقم (٥١)، والصحيحة رقم (١٦٢٠).

(٦) سورة الزمر، آية (٥٣).

(٧) سورة طه، آية (٨٢).

ﷺ-: ((من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه)) (١). ومنها قوله-ﷺ-: ((إن الله ﷻ يبسط يده بالليل ليتوب مُسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مُسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها)) (٢).

فخلاصة ذلك: إن باب التوبة مفتوح للمذنبين من أهل البدع وغيرهم، وأما ما ورد من الأقوال عن بعض السلف بعدم قبول توبة المبتدع - أرادوا بها أنه لا يُوَّفق لها غالباً وهذا صحيح ولا يقصدون أنها لا تقبل منه إذا صدق فيها، وهذا فيه من التحذير الشديد من البدع وإتباع الهوى، فلنكن على حَذْر شديد من ذلك. والله الموفق والمستعان.

---

(١) صحيح مسلم، (٢٧٠٣).

(٢) صحيح مسلم، (٢٧٥٩).

المبحث الثاني
ذم البدع عام لا يخُص بدعة دون غيرها

بعد أن ذكرنا الأدلة الدالة على أن البدع كلها مذمومة وليس فيها شيء حسن تبين لنا أن القول بالبدعة الحسنة قول باطل، وأن ما تقدم من الأدلة حجة في عموم الذم من أوجه:

الأول: أنها جاءت مطلقة عامة على كثرتها لم يقع فيها استثناء البَتَّة، ولم يأتِ فيها ما يَقْتضى أن منها ما هو هدي. ولا جاء فيها: كل بدعة ضلالة إلا كذا وكذا. ولا شيء من هذه المعاني، فلو كان هناك محدثة يقتضي النظر الشرعي فيها الإستحسان، أو أنها لاحقة بالمشروعات، لذُكر ذلك في آية أو حديث، لكنه لا يوجد، فدل على أن تلك الأدلة بأسرها على حقيقة ظاهرة من الكلية التي لا يتخلف عن مقتضاها فرد من الأفراد[١].

الثاني: أنه قد ثبت في الأصول العلمية أن كل قاعدة كلية أو دليل شرعي كلي إذا تكررت في مواضيع كثيرة، وأوقات متفرقة، وأحوال مختلفة، ولم يقترن بها تقييد ولا تخصيص، فذلك دليل على بقائها على مقتضى لفظها من العموم، وأحاديث ذم البدع والتحذير منها من هذا القبيل، فقد كان النبي -ﷺ- يردد من فوق المنبر على ملأ من المسلمين في أوقات كثيرة وأحوال مختلفة أن كل: "بدعة ضلالة". ولم يأتِ في آية ولا حديث تقييد ولا تخصيص ولا ما يفهم منه خلاف ظاهر الكلام فيها. فدل ذلك دلالة واضحة على أنها على عمومها وإطلاقها[٢].

الثالث: إجماع السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم على ذمها كذلك، وتقبيحها والهروب عنها، وعمن اتسم بشيء منها، ولم يقع منهم في ذلك توقف ولا مثنوية. فهو -بحسب الاستقراء- إجماع ثابت. فدل على أن كل بدعة ليست بحق، بل هي من الباطل[٣].

الرابع: أن متعلق البدع يقتضي ذلك بنفسه، لأنه من باب مضادة الشارع وأطراح الشرع، وكل ما كان بهذه المثابة فمحال أن ينقسم إلى حسن وقبيح، وأن يكون منه ما يُمدح ومنه ما يُذم، إذ لا يصح في معقول ولا منقول استحسان مشاقة الشارع[٤].

---

(١) الاعتصام، (١/١٤١).

(٢)الاعتصام، (١/١٤١- ١٤٢).

(٣) الاعتصام، (١/١٤٢).

(٤) الاعتصام، (١/١٤٢).

الخامس: أن القول بالبدع الحسنة يفتح باب الابتداع على مصراعيه، ولا يمكن معه رد أي بدعة، لأن كل صاحب بدعة سيدَّعي أن بدعته حسنة، فالرافضة سيقولون عن بدعتهم أنها حسنة، وكذلك المعتزلة، والجهمية والخوارج والمرجئة، والصوفية وغيرهم، ويرد عليهم جميعاً قوله -ﷺ-: ((كل بدعة ضلالة)) [١].

السادس: ما الضابط في تحسين البدع؟ ومن المرجع فيه؟

إن قيل : الضابط موافقة الشرع.

قلنا : ما وافق الشرع ليس ببدع أصلاً.

وإن قيل : المرجع العقل.

قلنا : العقول مختلفة ومتباينة، فأيهما المرجع في ذلك؟ وأيهما يُقْبل حكمه؟ فكل صاحب بدعة يزعم أن بدعته حسنة عقلاً[٢].

السابع: إذا جاءت الزيادة في الدين باسم البدعة، جاز أن يستحسن مستحسن حذف شيء من الدين ونقصه، ويسميه بدعة حسنة، ولا فرق بين البابين، وأي عاقل يُجيز هذا الضلال المبين؟[٣].

الثامن: قال بعضهم: إذا كان في الشريعة بدعة حسنة، فإننا نبتدع ترك البدعة الحسنة، ونرى عدم العمل بها أنفع لديننا ودنيانا، فإن كان قولنا هذا عليه برهان فلا تجوز مخالفته، وإن لم يكن عليه برهان فهو بدعة حسنة، وهو معمول بها عندكم. فالبدعة على جميع الفروض باطلة وهو ما نريد[٤].

التاسع: أن القول بالبدعة الحسنة يؤدي إلى تحريف الدين وإفساده، إذ كلما جاء قوم زادوا في الدين عبادة، وسموها: بدعة حسنة، فتكثر البدع وتزيد على العبادات الشرعية، فيتغير الدين ويُفسد كما فسدت الأديان السابقة، فيجب إغلاق باب الابتداع كله، حماية للدين من التحريف والإنتحال[٥].

---

(١) اللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٥٢)، البدعة وآثرها السيء في الأمة، صـ(٣٦).

(٢) البدعة وآثرها السيء في الأمة، صـ(٣٦: ٣٧).

(٣) تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين، (١٢٥).

(٤) تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين، (١٢٦).

(٥) البدعة وآثرها السيء في الأمة، صـ(٣٧: ٣٨). واللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٥٤).

العاشر: من علم أن الرسول أعلم الخلق بالحق، وأفصح الخلق في البيان، وأنصح الخلق للخلق.

علم أنه قد اجتمع في حقه كمال العلم بالحق، وكمال القدرة على بيانه، وكمال الإرادة له، ومع كمال العلم والقدرة والإرادة يجب وجود المطلوب على أكمل وجه، فيعلم أن كلامه أبلغ ما يكون وأتم ما يكون، وأعظم ما يكون بياناً لما بيَّنه في الدين من أمور الإلهية وغير ذلك[1]. فمن وقر هذا في قلبه وآمن به إيماناً جازماً، علم يقيناً أن لو كان هناك بدعة حسنة لبينها لنا وأخبرنا بها -ﷺ- فلما لم يفعل علمنا أن كل بدعة ضلالة. وفي هذا كفاية لمن أراد الحق. وكما قال قال الشيخ الألباني -رحمه الله-: " طالب الحق يكفيه دليل، وصاحب الهوى لا يكفيه ألف دليل، الجاهل يُعلَّم وصاحب الهوى ليس لنا عليه سبيل".

(١) مجموع الفتاوى، (١٧/١٢٩).

الفصل الرابع

شبهات محسني البدع والرد عليها

استدل القائلون بتحسين البدع في الدين إلى شبهات، ظنوها أدلة شرعية صحيحة، وذهبوا يحتجون بها، وحين التحقيق يتبين لك بوضوح أنه لا مجال لإقحام البدع تحت دائرة السُنَّة الحسنة، إذ البدعة لا أصل لها في دين الله ﷻ، ولا يمكن وصفها بالحسن أبداً، وقد وصفها أعلم الخلق بالشريعة-ﷺ-بأنها ضلالة وبأنها رد.

وإليك أشهر ما استندوا إليه في ذلك:

الشبهة الأولى:

فهمهم لأثر: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء"[١].

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: أن هذا الأثر لا يصح مرفوعاً إلى النبي-ﷺ-، بل هو من كلام عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- موقوفاً عليه فلا يجوز أن يحتج به في معارضة الأحاديث القاطعة في أن "كل بدعة ضلالة".

ثانياً: أن " ال " في قوله " المسلمون " للعهد، وعليه فالمراد بهذا الأثر إجماع الصحابة، فهم المقصودون هنا كما يدل عليه سياق الأثر حيث قال: " إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد-ﷺ-خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد، بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأي المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيء ". وقد جاءت زيادة عند الحاكم تبين ذلك: " وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر -رضي الله عنه- ". وهذه الجملة الأخيرة: بيان للمراد، فقد استدل عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- على استخلاف أبي بكر بإجماع الصحابة.

ثالثاً: على القول بأن " ال " في قوله " المسلمون " ليست للعهد فهي:

(أ) **إن كانت للاستغراق أي:** كل المسلمين، فإجماع، والإجماع حجة، فليس هناك بدعة أجمع المسلمون على حسنها، بل انعقد الإجماع في القرون الأخيرة على أن كل بدعة ضلالة، ولازال الأمر على ذلك من بعد.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٣٧٩/١).

(ب) **وإن كانت للجنس**، فيستحسن بعض المسلمين هذا الأمر، ويستقبحه آخرون كما هو الحال في أكثر البدع وذلك لاختلاف العقول والأهواء والآراء، وعليه سقط الاحتجاج بهذا الأثر على تحسين البدع كما مَرَّ بنا.

رابعاً: كيف يستدل بكلام هذا الصحابي الجليل على تحسين شيء من البدع مع أنه -رضي الله عنه- كان من أشد الصحابة نهياً عن البدع وتحذيراً منها، وكلامه-رضي الله عنه- في النهي عن البدع كثير جداً، منها قوله: " اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وكل بدعة ضلالة ".

الشبهة الثانية:

فهمهم لقول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-: " نعمت البدعة هذه "(١).

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: لو سلمنا جدلاً لصحة دلالته على ما أرادوا من تحسين البدع، فإنه لا يجوز أن يُعارض كلام رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، بكلام أحد من الناس، كائناً من كان.

ثانياً: صلاة القيام مشروعة، وصلاتها جماعة مشروعة في رمضان لحديث عائشة -رضي الله عنها-: " أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناسٌ، ثم صلى من القابلة فكثُر الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيتُ أن تُفرض عليكم، وذلك في رمضان "(٢). فنصَّ رسول الله-صلى الله عليه وسلم-على العلة التي من أجلها ترك الجماعة في صلاة التراويح، فلما رأى عمر-رضي الله عنه- أن العلة قد زالت، أعاد صلاة التراويح جماعة، فالذي فعله عمر-رضي الله عنه- إذا كان له أصل من فعل النبي-صلى الله عليه وسلم-.

ثالثاً: إذا تبين أن ما فعله عمر-رضي الله عنه- ليست ببدعة، فما معنى البدعة في كلامه؟ إن البدعة في قول عمر-رضي الله عنه-، قُصِد بها المعنى اللغوي، لا المعنى الشرعي. فلما كانت هذه الصلاة لم تُفعل في عهد أبي بكر ولا في أول عهد عمر، كانت بدعة من حيث اللغة، أي ليس لها مثال سابق. أما من حيث الشرع، فلا، لأن لها أصلاً من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-. قال الشاطبي: " فمن سماها بدعة، بهذا الاعتبار، فلا مشاحنة في الأسامي، وعند ذلك لا

(١) صحيح البخاري، (٢٠١٠).

(٢) صحيح البخاري، (١١٢٩).

يجوز أن يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه، لأنه نوع من تحريف الكلم عن مواضعه "[١].

الشبه الثالثة:

فهمهم لحديث : " من سَنَّ فى الإسلام سُنَّة حَسنة فلهُ أجرها وأجر مَنْ عَمِل بها بعده، من غير أن ينقص من أُجُورهم شيء، ومن سَنَّ في الإسلام سُنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر مَنْ عَمِل بها من بعده من غير أن يُنْقَص مِنْ أُجُورِهم شيء"[٢].

الجواب عن هذه الشبة:

أولاً : أن معنى " من سَنَّ " أي: سَنَّ العمل تنفيذاً، وليس سَنَّ العمل تشريعاً. فالمراد بالحديث: العمل بما ثبُتَ من السُنَّة النبوية. ويدل ذلك السبب الذى لأجله جاء الحديث، وهو الصدقة المشروعة، وإليك سبب ورود الحديث: عن جرير بن عبد الله–رضي الله عنه– أنه قال: " كنا عند رسول الله –ﷺ–فى صدر النهار، فجاء قوم مجتابي النمار[٣] أو العباء، متقلدي السيوف، عامتهم من مُضَر، بل كُلُّهم من مُضَر، فتمعَّر[٤] وجه رسول الله–ﷺ– لما رأي بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بلالاً فأذن وأقام فصلي ثم خطب فقال: ((**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ**))[٥] والآية التي فى الحشر: ((**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ**))[٦]. تصدق رجلاً من دِيْنَارِه، من دِرْهَمِه، من ثَوبِه، من صاع بُرِه، من صاع تمر" حتى قال: فجاء رجل من الأنصار بِصُرَّه كادت كفه تعجز عنه، بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس، حتى رأيت كومين من طعام وثياب حتي رأيت وجه رسول الله–ﷺ– يتهلل كأنه مُذْهبة[٧]. فقال رسول الله–ﷺ–: "من سَنَّ فى الإسلام سُنَّة حَسنة فلهُ أجرها وأجر مَنْ عَمِل بها بعده، من غير أن ينقص من أُجُورهم شيء، ومن

---

(١) الاعتصام (١/٢٥٠).

(٢) صحيح مسلم ، (٢٠١٧).

(٣) (النمار): جمع نمرة وهي كساء من صوف مخطط. و(مجتابيها): أي لابسيها قد خرقوها في رؤوسهم. و(الجَوْبُ): هو القطع . و(مجتابي النمار) يعني: ليس عليه إلا ثوبه، قد اجتابه يستر به عورته، وقد ربطه على رقبته.

(٤) تَمَعَرَّ: أي تَغيَّر وتلَوَّن لِمَا رأي فيهم من الحاجة.

(٥) سورة النساء، الآية (١).

(٦) سورة الحشر، الآية (١٨).

(٧) مُذْهبة المراد به: الصفاء والاستنارة.

سَنَّ في الإسلام سُنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر مَنْ عَمِلَ بها من بعده من غير أن يُنْقَص مِنْ أوزارهم شيء". فتأمل: إن النظر إلى هذا الحديث دون مناسبته كمن قرأ قوله تعالى: ((فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ))[1]، ولم يُكمل ما بعدها حتى يتم معناها، لأنه بفعله هذا عكس الحقائق، فإن الله ﷻ لم يتوعد المصلين، كيف وهو يأمر بإقامة الصلاة، لكنه جل في علاه توعد صنفاً من المصلين وهم الذين وصفهم: ((الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ، وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ))[2]، أو كمن قرأ قوله تعالى: ((لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ))[3] ولم يتم الآية حتى يتضح المعنى المراد وهو قوله تعالى: ((وَأَنتُمْ سُكَارَى))[4]. فكل ما فعله الأنصاري إنما هو ابتداؤه بالصدقة في تلك الحادثة والصدقة مشروعة من قبل بنص الشرع.

ثانياً: أن القائل: " من سَنَّ فى الإسلام سُنَّة حَسنة " هو القائل: " كل بدعة ضلالة "، ولا يمكن أن يصدر عن الرسول-ﷺ- قول يُكذب له قولاً آخر، ولا يمكن أن يتناقض كلام رسول الله-ﷺ- أبداً. وعليه: فلا يجوز لنا أن نأخذ بحديث، ونُعرض عن الحديث الآخر، فإن هذه حال من يُؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

ثالثاً: أن النبي-ﷺ- قال: " من سَنَّ " ولم يَقُل: " من ابتدع "، وقال: " فى الإسلام " والبدعة ليست من الإسلام، وقال: " حَسنة " والبدعة ليست بحسنة، ولا يخفى الفرق بين السُنَّة والبدعة، فإن السُنَّة هي الطريق المتبع، والبدعة هي الإحداث في الدين.

رابعاً: أن معنى " من سَنَّ " أي: من أحيا سُنَّة كانت موجودة، فعُدمت، فأحياها، وعلى هذا فيكون " السن " إضافياً نسبياً لمن أحيا سُنَّة بعد أن تركت، ويدل على ذلك حديث: " من أحيا سُنَّة من سُنتي فأحيا بها الناس، كان له مثل أجر من عمل بها لا يُنقص من أجورهم شيئاً، ومن ابتدع بدعة فعمل بها، كان عليه أوزار من عمل بها لا يُنقص من أوزار من عمل بها شيئاً "[5].

خامساً: أن قوله-ﷺ-: "من سَنَّ سُنَّة حَسنة" و"من سَنَّ سُنَّة سيئة" لا يمكن حمله على الاختراع، لأن كونها حسنة أو سيئة، لا يُعرف إلا من جهة الشرع. فلزم أن تكون " السُنَّة " في الحديث: إما حسنة في الشرع، وإما قبيحة بالشرع، فلا يُصدق إلا على مثل الصدقة

(١) سورة الماعون، الآية (٤).
(٢) سورة الماعون، الآية (٥ : ٧).
(٣) سورة النساء، الآية (٤٣).
(٤) سورة النساء، الآية (٤٣).
(٥) صحيح ابن ماجة، (١٧٣).

المذكورة، وما أشبهها من السُنن المشروعة، وتبقى السُنَّة السيئة منزلة على المعاصي التي يثبت بالشرع كونها معاصي، كالقتل المنبه عليه في حديث ابن آدم حيث قال النبي-ﷺ-: " لأنه أول من سَنَّ القتل "(١). وعلى البدع لأنه قد ثَبُت ذمها والنهي عنها بالشرع.

سادساً: لم يُنقل عن أحد من السلف أنه فَسَّر السُنَّة الحسنة بالبدعة الحسنة التي يُحدثها الناس من عند أنفسهم.

سابعاً: لا يمكن أن يكون معنى: " من سَنَّ فى الإسلام سُنَّة حَسنة " أي: من ابتدع في الإسلام بدعة حسنة، فإن لازم ذلك أن يكون بين البدعة والسنة ترادف، مما يؤدي إلى لازم أفسد منه، وهو أن يصح حمل قول النبي -ﷺ- " كل بدعة ضلالة " على: " كل سُنَّة ضلالة ".

الشُبهة الرابعة:

زعمهم: أن جمع القرآن، وكتابته في مصحف، والاقتصار على مصحف عثمان-رضي الله عنه- بدعة في الدين أحدثها الصحابة والتابعون، وهذا عندهم دليل على استحسان البدع.

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: إن حاصل ما فعله الصحابة وسائل لحفظ أمر ضروري أو دفع ضرر اختلاف المسلمين في القرآن، فكان الباعث لدى أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- لجمع القرآن هو الخوف عليه من الضياع لموت حُفَّاظه بعد أن استحر القتل للقراء يوم اليمامة، وأما عثمان-رضي الله عنه- فَدَافِعَهُ هو كثرة الاختلاف في وجوه القراءة:

فالأول: من باب: " ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب ".

والثاني: من باب: " درء المفاسد وسد الذرائع " .

ثانياً: إن جمع القرآن لم يأتِ به الصحابة من تلقاء أنفسهم، بل هو تحقيق لوعد الله تعالى أيضاً لجمعه كما وعد بحفظه: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾(٢). فإذا جمعنا بين آية سورة الحجر: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (٣) التي وعد الله فيها بحفظ القرآن، وآية سورة القيامة التي وعد الله فيها بجمع القرآن، تبين لنا الذي شرَّع الغاية لم ينس الوسيلة.

---

(١) صحيح البخاري، (٣٣٣٥).

(٢) سورة القيامة، الآية (١٧).

(٣) سورة الحجر، الآية (٩).

ثالثاً: إن اتفاق الصحابة وقع على جمع القرآن، وذلك إجماع منهم، وهو حجة لا ريب، كيف لا وهم القوم لا يجتمعون على ضلالة.

رابعاً: ليس هذا من البدع بل هو من السُنَّة التي أمر الرسول-ﷺ- بلزومها في قوله: " عليكم بسُنتي وسُنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " وهذا الجمع والاقتصار على مصحف واحد هو من سُنن الخليفة الراشد أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- والخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- .

خامساً: ثبُت أن النبي-ﷺ- نهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو، وهذا تنبيه على أنه بين الأمة مكتوب مستصحب في الأسفار.

سادساً: كثير من النصوص واضحة الدلالة على حفظ القرآن الكريم في سطور المصحف – إضافة إلى حفظة المتواتر في الصدور – في عهد النبوة منها .

(أ) قوله تعالى: ((**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً**)) (١). وجه الدلالة أن المشركين شاهدوا صحفاً مكتوبة عليها آيات من القرآن الكريم وقالوا: "اكتتبها" ولم يقولوا: "كتبها". لأنهم يعلمون أن رسول الله-ﷺ-:" أمي لا يكتب، بل يأمر غيره بالكتابة".

(ب) تكرار كلمة " الكتاب " في السور المكية، والتي تعني القرآن الكريم مثل: قوله تعالى: ((**كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**))(٢)،. وقوله تعالى: ((**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**))(٣).

(ج) قوله -ﷺ-: " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليُمحه "(٤).

(د) قوله -ﷺ-: " لا تسافروا بالقرآن فإني لا آمن أن يناله العدو"(٥).

(د) قول زيد بن ثابت: " كُنا عند رسول الله-ﷺ- نؤلِف القرآن من الرقاع " والمقصود بالتأليف: الترتيب.

(و) قول ابن عباس عن سورة الأنعام هي " مكية، نزلت جملة واحدة، نزلت ليلاً، وكتبوها من ليلتهم".

---

(١) سورة الفرقان، الآية (٥).

(٢) سورة الأعراف، (٢).

(٣) سورة النحل، (٨٩).

(٤) صحيح مسلم، (٣٠٠٤).

(٥) صحيح مسلم، (١٨٦٩).

الشبهة الخامسة:

قول العز بن عبد السلام في البدعة: " هي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مُباحة، والطريق في معرفة ذلك أن نعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت في قواعد الإيجاب، فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم، فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب، فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المُباح، فهي مُباحة"(١).

الجواب على هذه الشبهة:

أولاً: أنه لا يجوز أن يُعارض كلام رسول الله -ﷺ- بكلام من أحد الناس كائناً من كان. وقد سبق التنبيه على هذا.

ثانياً: قال الشاطبي -رحمه الله-:" إن هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع، لأن من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي، لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده، إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثَمَّ بدعة، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها، أو المُخيَّر فيها، فالجمع بين كون تلك الأشياء بدعاً، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها، أو ندبها، أو إباحتها، جمع بين متنافيين "(٢).

ثالثاً: أن البدعة التي قصدها العز بن عبد السلام هي البدعة اللغوية لا الشرعية، ويدل على ذلك الأمثلة التي ضربها لتلك الأقسام:

(أ) **فقسم الواجب:** مثَّل له بالاشتغال بالنحو الذي يُفهم به كلام رسول الله -ﷺ- فهل الاشتغال بالنحو بدعة شرعية؟ أم هو من قَبيل من لم يتم الواجب إلا به فهو واجب؟ على أنه يمكن أن يُقال في النحو: أنه بدعة من حيث اللغة، ولكن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالتعريفات الشرعية، لا التعريفات اللغوية.

(ب) قسم المندوب: مثَّل له بصلاة التراويح، وبناء المدارس، وكل ذلك ليس ببدعة في الشرع. فصلاة التراويح ثابتة من فعل النبي-ﷺ- كما سبق بيانه. وبناء المدارس وسيلة لتحقيق طلب العلم، وفضل العلم والتعليم لا يخفى.

---

(١) قواعد الأحكام، (١٧٣/٢). نقلاً عن اللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٤١).

(٢) الاعتصام، (١٩١/١ - ١٩٢).

(ج) قسم المُباح: مثَّل له بالتوسع في المستلذات، وليس هذا ببدعة في الشرع، لكن إن وصل إلى درجة الإسراف، فهو من المحرمات الداخلة تحت جنس المعاصي لا البدع، وثمت فرق بين المعاصي والبدع.

رابعاً: أن المعروف عن العز بن عبد السلام – رحمه الله – أنه كان مشهوراً بمحاربة البدع، والنهي عنها، والتحذير منها، ومما يؤكد أنه رحمه الله لا يرى البدع الحسنة أمور منها:

(أ) سُئل عن المصافحة عقب الصبح والعصر فقال: " المصافحة عقب الصبح والعصر من البدع، إلا لقادم يجتمع بمن يُصافحه قبل الصلاة، كأن المصافحة مشروعة عند القدوم، وكان النبي–ﷺ– يأتي بعد الصلاة بالأذكار المشروعة، ويستغفر ثلاثاً، ثم ينصرف، ورُوي أن قال:((ربِ قِني عذابك يوم تبعثُ عبادك))، والخير كله في اتباع الرسولﷺ"[١].

(ب) وقال: " ولا يُستحبُ رفع اليدين في الدُعاء إلا في المواطن التي رفع فيها رسول الله –ﷺ– يديه، ولا يَمسح وجهه بيديه عُقيب الدعاء إلا جاهل"[٢].

الشبهة السادسة:

قول الشافعي – رحمه الله –: " البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السُنَّة فهو محمود، وما خالف السُنَّة فهو مذموم "[٣]. وقوله: " المُحدثات ضربان: ما أُحدِث يُخالف كتاباً أو سُنَّة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه بدعة الضلال، وما أُحدِث من الخير لا يُخالف شيئاً من ذلك، فهذه مُحدِثة غير مذمومة "[٤].

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: لا يجوز أن يُعارض كلام رسول الله –ﷺ– بكلام أحد من الناس كائناً من كان، وقد سبق التنبيه على هذا مراراً.

ثانياً: إن المُتأمل في كلام الشافعي – رحمه الله – لا يشك أنه قَصَد بالبدعة المحمودة، البدعة اللغوية، لا البدعة الشرعية بدليل: أن كل بدعة في الشرع فهي مُخالفة للكتاب والسُنَّة،

---

(١) فتاوى العز بن عبد السلام، صـ(٤٦).
(٢) فتاوى العز بن عبد السلام، صـ(٤٧). نقلاً عن اللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٤٥).
(٣) حُلية الأولياء، (١١٣/٩). نقلاً عن اللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٣٦).
(٤) مناقب الشافعي للبيهقي، (٤٦٩/١). نقلاً عن اللمع في الرد على محسني البدع، صـ(٣٦). والباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة، صـ(٣٥).

وقد قَيَّد الشافعي البدعة المحمودة بما لم يُخالف الكتاب والسُنَّة، وكل بدعة في الشرع فهي مُخالفة لقوله تعالى: ((**اليوم أكملت لكم دينكم**)). ولقول النبي-ﷺ-: ((ما أَحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث النبوية الصحيحة.

قال ابن رجب: " ومراد الشافعي –رحمه الله– ما ذَكرْنا من قبل: إن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة يُرجع إليه. وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة، فما وافق السُنَّة، يعني: ما كان لها أصل من السُنَّة ترجع إليه، وإنما هي بدعة لغةً لا شرعاً لموافقتها السُنَّة "(١). والبدعة اللغوية التي قصدها الشافعي وقال أنها محمودة، مثل: كتابة الحديث، وصلاة التراويح، فهذه يصح تسميتها في اللغة بدعة كما جاء في قول عمر–رضي الله عنه–: " نعمت البدعة هذه ".

ثالثاً: كيف يقول الشافعي –رحمه الله– بالبدعة الحسنة وهو صاحب العبارة المشهورة: " من استحسن فقد شَرَع "، لذا من أراد أن يُفسِّر كلام الإمام الشافعي –رحمه الله–، فليفعل ضمن قواعد وأصول الشافعي، وهذا يقتضي أن يُفهم أصله، وهذا الأمر مشهور في كل العلوم، فمن جهل اصطلاح أربابها جهل معنى أقاويلهم فخُذْ مثلاً اصطلاح: " الشيخان " عند أصحاب الحديث يعني: البخاري ومسلم، وعند أصحاب التاريخ يعني: أبا بكر وعمر–رضي الله عنهما–، وعند الشافعي يعني: الرافعي والنووي.

رابعاً: إن المعروف عن الشافعي –رحمه الله– شدة حرصه على متابعة النبي–ﷺ–، وغضبه الشديد ممن يرد حديث النبي–ﷺ–، فقد سُئل عن مسألة فقال: " رُوي فيها كذا وكذا عن النبي–ﷺ– فقال السائل: يا أبا عبد الله تقول به؟ فارتعد الشافعي وانتفض وقال: "يا هذا أي أرض تُقلُني، وأي سماء تُظلِني، إذا رَويتُ عن رسول الله–ﷺ– حديثاً فلم أَقُل به، نعم على السمع والبصر"(٢). فكيف يُظن به مُعارضة حديث النبي –ﷺ–:((كل بدعة ضلالة)) بل الأليق به أن يحمل كلامه على محمل لا مُعارضة فيه لكلام رسول الله–ﷺ– وذلك بأنه قَصَدَ البدعة اللغوية.

---

(١) جامع العلوم والحكم، (ج٢٨).

(٢) الفقية والمتفقة للخطيب البُغدادي، (١/ح٤٠٤/٣٨٨).

الشبهة السابعة:

فهمهم لقوله تعالى: ((**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاء رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ**)) (١).

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: أن هذه الآية من شرع ما قبلنا، والراجح في علم الأصول أنه ليس شرعاً لنا، لأدلة كثيرة منها قوله-ﷺ-: ((أُعطيت خمساً لم يُعطاهن أحد من الأنبياء قبلي، نُصرت بالرُعب مسيرة شهر، وجُعلت ليَّ الأرض مسجداً وطهوراً ......، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبُعثت إلى الناس كافة، وأُعطيتُ الشفاعة))(٢). وهذه دليل على أن شرائع الأنبياء السابقين خاصة بأقوامهم، لذلك فالإسلام بعقائده وعباداته، وأحكامه وشرائعه، شرع تام، غير محتاج إلى غيره، بل جعله الله مهيمناً ناسخاً لغيره من الرسالات السابقة، بحيث يجب على المسلم أن لا يرجع إلا إليه.

ثانياً: هب صواب قول من قال: " شَرِيعَة من قَبْلَنا شَرِيعةٌ لَنا ...." فذلك مشروط بشرطين:

الأول/ أن يُثبت ذلك أنه شرع ارتضاه الله لهم بنقل موثوق.

الثاني/ أن لا يكون في شرعنا بيان خاص لذلك.

وعليه، فالآية لا حُجة فيها لمُحسني البدع، لأن الإسلام بَيَّن لنا أن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثالثاً: ليس في الآية دليل على استحسان البدع من كل الوجوه المحتملة، فإذا كان قوله تعالى: ((**إِلاَّ ابْتِغَاء رِضْوَانِ اللَّهِ**)) يرجع إلى قوله تعالى: ((**ابْتَدَعُوهَا**)) فمعناها: أن الله لم يكتبها عليهم، إلا أنهم ابتدعوها بقصد زيادة التقرب إلى الله، وفي هذا ذم لها، لأن الله لم يفرضها عليهم، ويزداد الأمر قُبحاً: أنهم مع اختراعهم لها لم يرعوها حق رعايتها، وقصَّرُوا فيما ألزموا أنفسهم به. وهذا ضرب من التقبيح والتشنيع المضاعف. وإذا كان راجعاً إلى قوله تعالى: ((**مَا كَتَبْنَاهَا**)) فمعناه: أنهم ألزموا أنفسهم بابتداعها، فكتبها الله عليهم، أي أصبحت ديناً مشروعاً من لدُن أحكم الحاكمين. وهذا ضرب من التقرير حدث مثله في دِيننا، فكان

---

(١) سورة الحديد، الآية (٢٧).

(٢) صحيح البخاري، (٣٣٥). صحيح مسلم، (٥٢١).

الرسول-ﷺ- يقر أصحابه على أقوال وأفعال يأتون بها، لم تكن مشروعة من قبل، وبتقريره -ﷺ- لها تُصبح شَرعاً يُعْبَدُ الله به. ومن أمثلة ذلك:

١- قصة خُبيب بن عُدي -رضي الله عنه- وفيها: أن المشركين لما أرادوا أن يقتلوه طلب منهم أن يتركوه يصلي ركعتين قبل القتل، فقال أبو هريرة-رضي الله عنه- راوي القصة: " فكان خُبيب هو الذي سَنَّ الركعتين لكل امريءِ مسلم قُتل صَبْراً "[١].

٢- قصة بلال -رضي الله عنه-: أنه كان يُصلي ركعتين بعد كل وضوء[٢]. وهذا يدل بوضوح على أن ما فعله الصحابة من أمور تعبدية أصبح سُنَّة بإقرار النبي-ﷺ- لهم لا بمجرد فعل الصحابة، فإنهم فعلوا ذلك في حياة الشارع واستحسنه. أما بعد موت النبي -ﷺ-، فإن الشرع لم يعد بحاجة إلى زيادة، لأن الله -عز وجل- أتمه وأكمله، ولم يترك الرسول-ﷺ- شيئاً يُقربُنا إلى الجنة إلا وقد أمرنا به ولم يدع أمراً يُقربُنا إلى النار إلا ونَهانا عنه. ثم من أين تضمنون إقرار النبي-ﷺ- لبدَعكم وقد مات وقد بلَّغكم قبل موته أن " كل بدعة ضلالة ".

الشبهة الثامنة:

زعمهم أن (كل) في حديث " كل بدعة ضلالة " ليست على عمومها، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿**تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا**﴾ [٣]، والريح لم يدمر (كل) شيء فدل ذلك على أن (كل) ليست على عمومها.

الجواب عن هذه الشبهة:

إن (كل) على عمومها هنا أيضاً، إذْ هي دمرت (كل) شيء أمرها بها ربها لا (كل) شيء في الدنيا، وعلى هذا قول المُفسَّرين فقد قال ابن جُرير في تفسيره: " إنما عُنِيَ بقوله ﴿**تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا**﴾: مما أرسلت بهلاكه، لأنها لم تدمر هوداً ومن كان آمن به "[٤]. وقال القرطبي في تفسيره: " أي كل شيء مرت عليه من رجال عاد وأحوالها "[٥].

(١) صحيح البخاري، (٣٠٤٥). وقُتِلَ صبرَاً: إذا حُبِس على القتل حتى يُقْتَل.

(٢) صحيح البخاري، (١١٤٩).

(٣) سورة الأحقاف، الآية(٢٥).

(٤) جامع البيان، (١١/٢٩٤).

(٥) الجامع لأحكام القرآن، (١٦/٢٠٠).

الشبهة التاسعة:

يزعُم المحتفلون بمولد النبي -ﷺ- إنما يفعلون ذلك تعبيراً عن حبهم له-ﷺ-.

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: إن دليل المحبة الصادقة هو الاتباع وترك الابتداع. قال تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ (١). فمن زعم أنه يُحب رسول الله-ﷺ- فلا ينبغي أن يسلك طريقاً غير طريقه، ويفعل أفعالاً لم يفعلها، بل نهى عنها وإلا فإنه كاذب في محبته.

ثانياً: أننا مهما بلغنا من الحب فلن نكون أشد حُباً له-ﷺ- من أصحابه الكرام، فما بال حُبَّهُم الشديد له لم يَحْملهُم على الاحتفال بمولده-ﷺ-.

الشبهة العاشرة:

يزعم المحتفلون بمولد النبي -ﷺ-، أن نيتهم حسنة، وهم لم يُريدوا إلا الخير.

الجواب على الشبهة:

أولاً: أن حُسن القصد لا يلزم منه حُسن العمل، فالنية الحسنة لا تُصلح العمل الفاسد، وقد ثَبُت في الصحيحين أن أبا بُردة بن نُيَّار-رضي الله عنه- ذبح أُضحيته قبل صلاة العيد – وهذا خلاف السُنَّة إذ الواجب ذبحُها بعد الصلاة – وكان قصدُه حسناً، إذ قصد التصدُّق على الجيران بالذبح المُبكر، ومع ذلك قال له النبي-ﷺ-: " **شاتك شاة لحم** " أي: أنها ليست أُضحية، وأمره أن يذبح مكانها أخرى، وهكذا نقول لمن يحتفل بالمولد ويظن أن نِيَّتَه الحَسنة تُصلِحُ عملِه الفاسد، فالنيَّة الحسنة لا يلزم منها حُسن العمل.

ثانياً: أن العِبرة ليست بإرادة الخير وحَسْب، بل لابد من سلوك الطريق الصحيح كما جاء عن ابن مسعود -رضي الله عنه-: " وكم من مُريد للخير لن يُصيبه "(٢).

وكما قال الشاعر:

ترجو النجاة ولم تسلُك مسالِكها إن السفينة لا تجري على اليبس

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٣١).

(٢) سُنن الدارمي، (٦٩/١).

الشبهة الحادية عشر:

عن غُضَيْف بن الحارث قال: بعث إليَّ عبد الملك بن مروان فقال: يا أبا أسماء إنَّا قد جَمْعنا الناس على أمرين، قال: ما هما؟ قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر. فقال: أما أنهما أمثل بدعتكم عندي، ولست مُجِيبُك إلى شيء منهما. قال: لِمَ؟ قال: لأن النبي-ﷺ- قال: ((ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من الُسنَّة فتمسك بسُنَّة خير من إحداث بدعة)) (١).

الجواب على الشبهة: (٢)

أولاً: أن هذا لا يُثبت، بل هو ضعيف في إسناده .

الأولى: فيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وهو ضعيف، ضَعَفَّهُ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وابن حجر.

الثانية: فيه بقية ابن الوليد، وهو يدلس تدليس التسوية، وقد عنعنه.

ثانياً: على فرض صحته، فإنه قد سبق التنبيه مراراً على أنه لا يجوز أن يُعارض كلام رسول الله-ﷺ- بكلام أحد من الناس كائناً من كان.

ثالثاً: أن عُضَيْف بن الحارث مختلف في صُحْبته.

رابعاً: أن عُضَيْف بن الحارث رفض الاستجابة لهذه البدع وردها، ولو كانت حسنة لَما امتنع من الأخذ منها.

خامساً: أن قوله: " أمثل بدعتكم " أمر نسبي، أي هي بالنسبة للبدع الأخرى أخف شراً وأقل مُخالفة. قال ابن حجر: " وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السُنَّة فما ظنُك بما لا أصل له فيها، فكيف بما يشتمل على ما يُخالفها "(٣).

سادساً: استدل عُضَيْف بن الحارث على ترك هذه البدع بهذا الحديث، فلو كانت هذه البدعة حسنة، لم يرفع من السُنَّة مثلها، لأن رفع السُنَّة عقوبة والحسن لا يُعاقب عليه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مُسنده، (٤/١٠٥). قال ابن حجر في الفتح، (١٣/٢٦٧): إسناده جيد.

(٢) مستفاد من البدع وأثرها السيئ في الأمة لسليم بن عيد الهلالي، صـ(١١٠ -١١١).

(٣) الفتح، (١٣/٢٦٧).

الشبهة الثانية عشر:

زعمت كل من القدرية والجبرية أن مشيئة الله وإرادته شيئاً واحداً وأنها مرادفة للمحبة واتفقوا على أن كل شيء يشاؤه الله -عَزَّ وَجَلَّ- فهو يُحبه، لكن لَمَّا نظروا إلى الأشياء الموجودة في الكون وجدوا فيها الكُفر والشرك والبدعة والزنا وشرب الخمر ونحو ذلك من الآثام، فرضيت بذلك الجبرية وقالت: بما أن هذه الأشياء قد شاءها الله وأوجدها فهو يُحبها، ونحن مجبورون على فعلها، فترى الواحد منهم يفارق الدين ويرى أنه يفعل عن ما يُحبه الله تعالى، فهو مجبور لذا هو معذور، أما القدرية فرفضت هذه النتيجة وقالت: لا حل عندنا إلا أن نقول: إن العبد هو الذي يخلق هذه الأفعال، وأن الله تعالى لم يشأها منه ولا أرادها أن تقع في الكون، وهذا ناتج عن تعظيمهم لله -عَزَّ وَجَلَّ-، وهم بهذه السلوك قد وقعوا في أشر مما فرَّوا منه فلا يرون الكُفر والمعاصي بتقدير الله فوقعوا في بدعة القدرية.

الجواب عن هذه الشبهة:

أولاً: صفة الإرادة: صفة فعلية لله-عَزَّ وَجَلَّ-، فنحن نُثبتها ثبوتاً حقيقياً يليق بجلال الله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف.

ثانياً: إن إرادة الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

الأولى: الإرادة الكونية: وهو المرادفة للمشيئة، وهذه الإرادة لا يخرج عن مُرادها شيء، فالكافر والمسلم تحت هذه الإرادة سواء، فالطاعات والمعاصي والبدع والضلالات كلها داخلة تحت هذه الإرادة، كما جاء في قوله تعالى: ((**وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ**))(١)، وقوله تعالى: ((**وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**)) (٢)، وقوله تعالى: ((**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**)) (٣)، وقوله تعالى: ((**فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ**)) (٤)، وغير ذلك فهي لازمة الوقوع ولا تستلزم المحبة والمراد منها: أنها مُراده لغيرها لا لذاتها فالكُفر أو المعاصي الواقعة مُرادة لغيرها لا لذاتها.

(١) سورة الرعد، الآية (١١).

(٢) سورة هود، الآية (٣٤).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٥٣).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٢٥).

الثانية: الإرادة الشرعية: وهي مُرادفة للمحبة، وتتضمن ما يُحبه الله ويرضاه، كما جاء في قوله تعالى: ((**يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**))(١)، وقوله تعالى: ((**وَاللّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ**))(٢)، وقوله تعالى: ((**مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ**))(٣)، وغير ذلك فهي غير لازمة الوقوع وتستلزم المحبة ومُرادة لذاتها، فالإيمان مراد لذاته والطاعات مرادة لذاتها.

فائدة : قد تجتمع الإراداتان (الكونية والشرعية) وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى.

فأما اجتماعهما فهو في كل شيء وقع في الكون وهو ما يُحبُه الله ويرضاه ومثاله إيمان أبي بكر–رضي الله عنه– فالله عز وجل أراد إيمان أبي بكر كوناً وشرعاً وكذلك أي مؤمن ممن قد آمن من الثقلين.

وأما إنفراد إحداهما عن الأخرى ففيما يلي:

- **(أ) تنفرد الكونية** في الأشياء التي وقعت في الكون وهو مما لا يُحبه الله، ومثاله كُفر أبي لهب. فالله أراد كُفر أبي لهب كوناً ولم يُرده شرعاً أي لا يُحبه.
- **(ب) تنفرد الشرعية** في الأشياء التي يُحبها الله ويرضاها ولكنها لم تقع، ومثاله إيمان أبي لهب، وسجود إبليس لأبينا آدم، ونحو ذلك ... ،

الشبهة الثالثة عشر:

زعمت بعض الطوائف أن القرآن الكريم مخلوق، واستدلوا بما يلي:

١–قوله تعالى: ((**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**))(٤).

٢– وقوله تعالى: ((**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**))(٥).

٣– وقوله تعالى: ((**وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ**))(٦)، وقوله تعالى: ((**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**))(٧).

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٨٥).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٧).

(٣) سورة المائدة، الآية (٦).

(٤) سورة الزمر، الآية (٦٢).

(٥) سورة الزخرف، الآية (٣).

(٦) سورة الشعراء، الآية (٥).

(٧) سورة الأنبياء، الآية (٢).

٤- وقوله تعالى: ((إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ))(١)، وقوله تعالى: ((يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ))(٢). فوقعوا في بدعة القول (بخلق القرآن).

الجواب عن هذه الشبهة:

في الحقيقة أن أدلتهم هذه كلها شبه توهموها بفهمهم الفاسد وإليك الرد عليها بنفس الترتيب:

١- قولهم: قال تعالى: ((اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ))(٣). والقرآن شيء من الأشياء فهو داخل في عموم هذا النص فيكون مخلوقاً فأجاب أهل السُنَّة: أن الاستدلال بـــ(كل) على العموم لا تقتضي دخول الأشياء جميعها، فإن صيغ العموم يكون عموم كل منها بحسبه ألا ترى إلى قوله تعالى عن بلقيس ملكة سبأ: ((وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ)) (٤). فإنه لا يفهم عاقل أنه أُوتِيَت من كل الأشياء، فإنها لم تُؤتَ ما أُوتيَ سُليمان عليه الصلاة والسلام، وإنما المراد أنها أُوتِيَت من كل شيء يحتاجه الملوك في الغالب، وكذلك قوله تعالى في ريح عاد: ((تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا))(٥). ونعلم عقلاً وحساً أنها لم تدمر السماوات والأرض والجبال والجمادات بل حتى المساكن. قال تعالى: ((فَأَصْبَحُوا لاَ يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ))(٦). فدل ذلك على أنها دمرت كل شيء أُمرت بتدميره، وكذلك قوله تعالى: ((اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ))(٧). معناه: عموم خلقه مما يَصلح أن يكون مخلوقاً، وهذه العوالم العلوية والسُفلية من أرضِها وسَمَائِها وأَفْلاكِها وملائكتِها وإنسِّها وجِنِّها ونحو ذلك مما يصلح أن يُوصف بكونه مخلوقاً، لكن الله تعالى بصفاته، هو الخالق جل وعلا وما سواه مخلوق ومن صفاته كلامه، والقرآن من كلامه فلا يكون مخلوقاً.

٢- قولهم: قال تعالى: ((إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا))(٨). فقالوا: الجُعْلُ: هو الخلق فيكون المعنى أنا خلقناه قرآناً عربياً، فقال أهل السُنَّة: هذا الاستدلال ساقط وبيان ذلك أن (جعل) في اللغة العربية لها معانٍ، فتأتي بمعنى (خَلَق)، وتأتي بمعنى (صَيَّر)، والقاعدة فيها: أن (جعل) إذا

---

(١) سورة النساء، الآية (١٧١).
(٢) سورة آل عمران، الآية (٤٥).
(٣) سورة الزمر، الآية (٦٢).
(٤) سورة النمل، الآية (٢٣).
(٥) سورة الأحقاف، الآية (٢٥).
(٦) سورة الأحقاف، الآية (٢٥).
(٧) سورة الزمر، الآية (٦٢).
(٨) سورة الزخرف، الآية (٣).

كانت لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد فهي بمعنى (خَلَق)، وإذا كانت تتعدى إلى مفعولين فهي بمعنى (صَيَّر) فمن أمثلة مجيئها بمعنى (خَلَق). وقوله تعالى: ((**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**))(١)، وقوله تعالى: ((**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**))(٢)، ومن أمثلة مجيئها بمعنى (صَيَّر) وليس بمعنى (خَلَق) قوله تعالى:((**فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا**))(٣). أي: صَيَّرناها نكالاً، وقوله تعالى: ((**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**))(٤). أي صَيَّروا الملائكة باعتقادهم الفاسد إناثاً. يتبين من ذلك فساد استدلالهم بقوله تعالى: ((**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**))(٥). على خلق القرآن وإلا بماذا يُفسِّرون قوله تعالى: ((**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**))(٦). هل يُفسَّر (خلقوا الملائكة) أو كيف يُفسِّرون قوله تعالى: ((**يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ**))(٧). هل يُفسَّر بقولنا(يا داوود إنا خلقناك خليفة) فهل يقول بهذا عاقل يدري ما يقول وكذلك قوله تعالى: ((**فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ**))(٨). والأمثلة كثيرة على فساد هذا القول، وبهذا يسلم قوله تعالى: ((**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**))(٩) من التخريفات الباطلة والتفاسير الفاسدة فيكون معناها (إنا صَيَّرناه قُرآنا عربياً) هو الصحيح.

٣- قولهم في قوله تعالى: ((**وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ**))(١٠) وقوله تعالى: ((**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**))(١١). فقالوا: المُحْدِث هو المخلوق. والجواب على ذلك: أن قوله تعالى (مُحْدَث) من الحدوث وهو كون الشيء بعد أن لم يكن، والقرآن حين كان ينزل كان كلما نزل منه شيء كان جديداً على الناس لم يكونوا قد عَلِموه من قبل فهو مُحْدَث بالنسبة إلى الناس ألا تراه قال (ما يأتيهم) فهو مُحْدَث إليهم حين يأتيهم، ومنه قوله -ﷺ-: ((إن الله يُحْدِث من أمرِه ما يشاء، وإن الله قد أَحْدَث أن لا

(١) سورة الأنعام، الآية (١).
(٢) سورة الأعراف، الآية (١٨٩).
(٣) سورة البقرة، الآية (٦٦).
(٤) سورة الزخرف، الآية (١٩).
(٥) سورة الزخرف، الآية (٣).
(٦) سورة الزخرف، الآية (١٩).
(٧) سورة ص، الآية (٢٦).
(٨) سورة الفيل، الآية (٥).
(٩) سورة الزخرف، الآية (٣).
(١٠) سورة الشعراء، الآية (٥).
(١١) سورة الأنبياء، الآية (٢).

تُكلمُوا في الصلاة))[١]، فهل يكون المعنى: أن الله يخلق لنبيه ما يشاء؟ بالطبع: لا. وإنما المراد أنه تعالى يُشرِّع من التشريع الجديد ما شاء، وإنَّ مما شَرَّع ألا تُكلموا في الصلاة، فقوله (مُحْدّث) أي بالنسبة إلى العباد، أي جديد عليهم، فيكون المعنى: أنه كُلما أتاهم ذكر جديد من ربهم أي نزل عليهم شيء جديد من القرآن استمعوه وهو ساهون غافلون لاعبون متشاغلون معرضون فليس المُحْدَث هنا هو المخلوق كما زعموا.

٤- قولهم: قوله تعالى: ((**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ**))[٢]، وقوله وقوله تعالى: ((**يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**))[٣]. وعيسى مخلوق فتكون الكلمة مخلوقة. فالجواب: سُميَّ عيسى-عليه السلام- كلمته لوجوده بقوله تعالى: (كُنْ) وليس عيسى هو (كُنْ) فــ(كُنْ) من الله تعالى قول وليس (كُنْ) مخلوقاً ويهذا يتضح كذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى - عليه السلام- ويكون كلام الله غير مخلوق كما قال السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

---

(١) فتح الباري، (١٣/٥٠٥). كتاب التوحيد، باب (كل يوم هو في شأن).

(٢) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٣) سورة آل عمران، الآية (٤٥).

الخاتمة

طريق الخلاص: سلوك سبيل المؤمن

لاشك أننا في هذه الأزمنة تباعدنا كثيراً عن السُنة، فنالنا من جرَّاء ذلك الوقوع في كثير من البدع، بل قد طغت البدعة حتى خفيت معالمها على كثير منا، فأصبحنا لا نميز بين السُنة والبدعة. وخلاصنا من هذا العودة إلى التمسك بالكتاب والسُنة بفهم سلف الأمة الصالحين. فقد أمرنا جل وعلا باتباع سبيله ونهانا عن اتباع ما سواه، فقال سبحانه وتعالى: ((وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بيكم عن سبيله)) (١). قال مجاهد في قوله تعالى "ولا تتبعوا السبل" (٢) البدع والشهوات.

وأرشدنا نبينا -ﷺ- إلى طريق النجاة فقال: ((تركت فيكم شيئين، لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض)) (٣). وأمرنا بالتمسك بسُنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين والمهديين من بعده فقال: ((فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين والمهديين من بعدي)) وتَوَّعدنا الله ﷻ إذا خالفنا أوامره ﷺ فقال: ((**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**))(٤). وبقوله تعالى: ((**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**)) (٥).

وقد قدَّم لنا علماؤنا نصائح غالية تحثنا على التمسك بالكتاب والسُنة أذكر منها نصيحتين طلباً للاختصار هما:

الأولى: الإمام أبي عبد الله بن أبي داوود السجستاني- رحمه الله تعالى - : يقول فيها:

تمسَّك بحبل الله واتَّبِع الهدى ... ولا تكُ بديعـــاً لعـــلك تُفلـــحُ
ودِنْ بكتاب الله والسُنن التي ... أتت عن رسول الله تنجو وتربحُ(٦)

الثانية: الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - يقول فيها:

وبالسنة الفـرَّاء كُـــنْ مُتمسـكاً ... هي العُروةُ الوثْقَى التي لا تُفْصَـمُ

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٥٣).
(٢) الاعتصام، (١/٥٨).
(٣) صحيح الجامع، (٢٩٣٧).
(٤) سورة النور، الآية(٦٣).
(٥) سورة النساء، الآية (١١٥).
(٦) تسمى بحائية ابن أبي داوود وشُرِحت عدة شروح مفيدة منها: التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داوود الحائية. تأليف/ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر - حفظه الله تعالى - انظرها صــ(١٢).

تمسَّك بها تمسُك البخيل بماله ... وعُض عليها بالنواجز تسْلَمُ

ودع عنك ما قد أحدث الناس بعدها ... فمرتع هاتيك الحوادث أوْخَمُ[(١)]

فليكن دورنا جميعاً حتى تنحصر البدع وتنقمع مُلخصاً فيما يلي:

أولاً: نشر السنة الصحيحة بين المسلمين.

ثانياً: أن يطبق كل فرد منا على نفسه في عباداته وأخلاقه السنة المطهرة حتى تبرز في المجتمع ملامح السنة وتختفي البدعة.

ثالثاً: على الخطباء والوعاظ أن يتحروا في خطبهم ومواعظهم السنة الصحيحة فلا يحتجوا بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لأنها من المنابع القوية لفشو البدعة. وقد بيَّن الشيخ الألباني – رحمه الله – المنهج الحق الذي يجب أن نكون عليه جميعاً وجمع ذلك في كلمتين اثنتين هما: التصفية والتربية: وقد عاش عمره كله – رحمه الله تعالى – وهو يسير على هذا المنهج من تصفية العقيدة مما شابها من العقائد الباطلة والفاسدة وتصفية السنة مما أدخل فيها من أحاديث ضعيفة وموضوعة، وتصفية الفقه من الآراء والمحدثات المخالفة للنصوص الصريحة، ثم التربية على ما صَحَّ وثبُت عن النبي ﷺ .

رابعاً: رفض التعصب لمذهب من المذاهب باعتبار إمامه، بل بما يقوم عليه الدليل، وقد ثبُت عن الإمام ابن حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم – رحمهم الله تعالى – قالوا: لا يحل لأحد أن يفتي بكلامنا، أو يأخذ بقولنا ما لم يعرف من أين أخذناه، وصَرَّح كل واحد منهم أنه إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي، وقالوا أيضاً إذا قلت قولاً فاعرضوه على كتاب الله وسنة رسوله فإن وافقهما فاقبلوه، وما خالفهما فردوه، واضربوا بقولي عُرضْ الحائط، وهذا قول هؤلاء الأئمة الأعلام، أدخلهم الله تعالى دار السلام كما ذكر محمد سلطان المعصومي في كتابه (هل المسلم مُلزم بإتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة) فإنه كتاب ماتع في بابه فانظره.

خامساً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ولاشك أن المعروف هو ما جاء به الشرع أو ما وافق به السنة بمعناه الشامل للشريعة والمنكر هو ما خالف الشرع أو خالف السنة، ومن

---

(١) تسمى القصيدة الميمية، لها عدة شروح منها: شرح القصيدة للشيخ سعد المزعل، انظر مجلة الحكمة/ العدد الرابع/ جمادى الأولى ١٤١٥هـ.

المعلوم أن أنكر المنكر هو التعبد بالبدع والضلالات وأنكر من ذلك وأفظع الاعتقادات الشركية.

هذا وقد تم تحرير هذه الرسالة في السادس عشر من شهر شعبان عام ألف وأربعمائة وواحد وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ولله الحمد والمنة وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

تأليف

أبو عبد الله
جمال بن محمد بن إسماعيل
المنيا – عزبة شاهين

صحيفة المراجع

١- إتحاف أهل الألباب بمعرفة التوحيد والعقيدة في سؤال وجواب للشيخ/ وليد بن راشد السعيدان.

٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي.

٣- إصلاح المساجد من البدع والعوائد لمحمد بن جمال الدين القاسمي، ط/ المكتب الإسلامي.

٤- تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين للشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي، تحقيق/ خليل بن محمد العربي، ط/ دار الإمام البخاري – الدوحة – قطر.

٥- تفسير الطبري لابن جرير الطبري، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

٦- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط/ دار المعرفة – بيروت – لبنان .

٧- جامع العلوم والحكم لابن رجب، تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد، ط/ دار ابن الجوزي – الدمام – السعودية.

٨- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجبة ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة العكبري، تحقيق/ سيد عمران، ط/ دار الحديث – القاهرة.

٩- الاعتصام للشاطبي، ط/ دار المعرفة – بيروت – لبنان .

١٠- الباعث على إنكار البدع والحوادث لابن شامة، دراسة وتحقيق/ عادل عبد المنعم أبو العباس، ط/ مكتبة ابن سينا للنشر – القاهرة.

١١- البدع وأثرها السيء في الأمة لسليم بن عيد الهلالي، ط/ دار ابن القيم – الرياض – دار ابن عفان – القاهرة .

١٢- التحفة السَّنية شرح منظومة ابن أبي داوود الحائية، للشيخ/ عبد الرازق بن عبد المحسن البدر، ط/ دار الفضيلة – الجزائر – مكتبة دار المستقبل – مصر .

١٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ط/ دار الحديث – القاهرة .

١٤- الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها للشيخ العلامة عبد المحسن بن محمد العباد البدر، طبعة خيرية ، فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

١٥- الحيدة مناظرة بين عبد العزيز الكناني المكي وبشر المريسي، ط/ دار التوعية – القاهرة.

١٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي.

١٧- سنن الدارمي، ط/ دار الكتب العلمية، نشرته دار إحياء السنة المحمدية – مصر .

١٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، تحقيق/ الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط/ دار طيبة – الرياض – السعودية .
١٩- شرح الأربعين النووية للشيخ محمد بن صالح العثيمين، من إصدارات مؤسسة الشيخ الخيرية .
٢٠- الشريعة للآجري، ط/ أنصار السنة المحمدية – مصر .
٢١- صحيح الترغيب والترهيب للألباني، ط/ المكتب الإسلامي.
٢٢- صحيح الجامع وزيادته للشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي.
٢٣- صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الحديث – مصر.
٢٤- فتح الباري صحيح البخاري لابن حجر، ط/ الريان – مصر.
٢٥- الفقية والمتفقة للخطيب البُغدادي، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي، ط/ دار ابن الجوزي – الدمام – السعودية.
٢٦- اللُمع في الرد على محسني البدع، بقلم/عبدالقيوم بن محمد بن ناصر السيجاني، مكتبة الخضيري بالمدينة النبوية.
٢٧- مجلة البحوث الإسلامية، العدد/ الرابع عشر، ذو القعدة – ذو الحجة ١٤٠٥هـ ، محرم – صفر ١٤٠٦هـ .
٢٨- مجلة الحكمة، العدد الرابع، جمادى الأولى ١٤١٥هـ .
٢٩- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن القاسم وساعده ابنه محمد، ط/ مكتبة ابن تيمية – القاهرة .
٣٠- المسند للإمام أحمد، ط/ المكتب الإسلامي .
٣١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط/ دار المعرفة – بيروت – لبنان .
٣٢- هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان. هل المسلم ملزم بإتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة، بقلم/ محمد سلطان المعصومي المدرس بالمسجد الحرام، ط/ دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان – سوق البتراء (الجميري).

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـــــــة:	١
الفصل الأول:	٣
المبحث الأول : معنى البدعة لغة وشرعا والفرق بينهما.	٣
المبحث الثاني : أقســــــــــــــام البدعـــــــــــــة .	٥
الفصل الثاني : البدع كلها سيئة وليس فيها شيء حسن والأدلة على ذلك	٧
الفصل الثالث :	١١
المبحث الأول: خطورة البدع وبيان أنها أشد من المعاصي	١١
المبحث الثاني: ذم البدع عام لا يخص بدعة دون غيرها .	١٣
الفصل الرابع: شُبهات محسني البدع والرد عليها	١٦
الخاتمة: طريق الخلاص: سلوك سبيل المؤمنين	٣٤
صحيفة المراجع .	٣٧
فهرست الموضوعات .	٣٩